ورقة سياسية

دور المجتمع المدني في العراق

المصدر: فريق مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

تاريخ الإصدار: 31 آب / أغسطس 2021

ورقة سياسية

دور المجتمع المدني في العراق

31 آب 2021

المقدمة

منذ عام 2003 ومع دخول القوات الأمريكية الى العراق، شهد العراق تنامياً ملحوظًا في عدد منظمات المجتمع المدني، وشمل نشاط هذه المنظمات مختلف المجالات من سياسية وإجتماعية وثقافية وصحية وغيرها، وبعد تحرير العراق من داعش الإرهابي نمت وتوسعت هذه المنظمات بشكل ملحوظ بعدما كانت منطفئة في مرحلة دخول داعش الى العراق.

والجدير بالذكر أن هذه المنظمات حظيت بالدعم من قبل المانحين الدوليين وخصوصًا دعم الولايات المتحدة الأمريكية حيث سنركز في هذه الورقة على الدور الأساسي والمهم للولايات المتحدة الأمريكية في دعم وإنشاء منظمات المجتمع المدني في العراق كونها أحد أدواتها المهمة لتنفيذ أجنداتها السياسية التخريبية في العراق، حيث خصصت الولايات المتحدة الأمريكية مبالغ مالية ضخمة، وبرامج تنمية وتطوير لهذه المنظمات نفذتها مؤسسات أمريكية مثل الوكالة الأمريكية للتمنية الدولية، حيث أسهم هذا الدعم الأمريكي في إحداث أعمال تخريبية بمساعدة هذه المنظمات مثل "ثورة تشرين 2019".

تنطلق هذه الورقة من مبدأ مفاده أن الإدارة الأمريكية تعد منظمات المجتمع المدني خصوصًا في دول الشرق الأوسط شريك مهم في عملية فرض أجنداتها السياسية والعسكرية على الدول المستهدفة وفي ضرب كل ما يطلق عليه "مقاومة" إن كان حزب الله في لبنان أو الحشد الشعبي في العراق أو أنصار الله في اليمن أو حماس في فلسطين... وذلك لتحقيق الهدف الأول والأساسي بالنسبة لأميركا في هذه الدول الا وهو إقامة علاقات مع "اسرائيل" وقبول التطبيع مع هذا الكيان الغاصب.

في فترة الاحتلال الامريكي للعراق تم تشكيل العديد من منظمات المجتمع المدني على أيدي الادارات الأمريكية ورجال السلطة العراقية التي تنفذ الاجندات الأمريكية داخل الحكومة العراقية إذ تم تسجيل ما بين 8000 و12000 منظمة وقد شكلت سلطة الائتلاف المؤقتة - التي عينتها الإدارة الأمريكية - لجنة لمنظمات المجتمع المدني في محاولة لإضفاء الطابع المؤسسي على دعم الدولة لهذه المنظمات الجديدة، والملاحظ أنه عند بدايات تكوينها كانت تابعة للأحزاب السياسية والجماعات الذي كُشف لاحقًا تورطهم في سرقة أموال الحكومة والذين هم جزء من اتفاق تقاسم السلطة.. لذلك فإن هذه المنظمات قد عكست واقع بيئة الانقاسامات السياسية وواقع الفساد ودورها المشبوه قبل بدء بعملها "بمحاربة الفساد".

استفادت هذه المنظمات من الدعم المالي الضخم من اميركا، ومن المنظمات غير الحكومية الدولية والتي عززت بدورها من قدرات هذه المنظمات العراقية، إذ وفرت لهم التدريب، لاسيما وأن المنظمات الدولية قد اعتمدت على العاملين العراقيين في منظمات المجتمع المدني العراقية، ذلك أنهم كانوا أقل عرضة للتهديد مقارنة بالعاملين الأجانب ولكي لا تتهم اميركا في تحريك هذه المنظمات ولكي لا تتكشف الأهداف المستترة لهذه المنظمات، كما ان العاملين العراقيين –شركاء اميركا- لديهم الخبرة والدراية بواقع مجتمعهم العراقي، والأهم من ذلك هو أنهم يحظون بالقبول من قبل الناس ويستطيعون جمع أكبر نسبة تأييد من الشعب العراقي لهم.

وفضلًا عن الدور المالي فإن النمو السريع لهذه المنظمات العراقية كان بحجة حاجة المجتمع الدولي الإنساني الملحة إلى إيجاد شركاء محليين لتنفيذ "المشاريع" في العراق مما دفع إلى انشاء آلاف من منظمات المجتمع المدني على أمل "الاسهام في الديمقراطية والحرية ومشاريع إعادة الاعمار".

وعليه فإن المهام التي كان من المفروض ان تضطلع بها منظمات المجتمع المدني في مرحلة ما بعد الاحتلال وأحداث العنف التي عصفت بالبلاد هي الاسهام في "إعادة بناء الشعب عن طريق خلق ثقافة تقبل التعددية والديمقراطية، وتحسين الظروف الاجتماعية المعيشية والاقتصادية، واجراء إصلاحات سياسية وحتى أمنية"، ولكن للأسف استخدمت هذه المنظمات في تنفيذ المصالح الأمريكية على الأرض العراقية تحت شعارات محاربة الفساد وإعادة الإعمار والديمقراطية.

والجدير بالذكر في مرحلة انسحاب القوات الأمريكية من العراق عام 2011 فإن العديد من هذه المنظمات قد توقفت عن العمل وبعضها غادر العراق أغلبها بأوامر أمريكية. وهذا ما يؤكد تبعية هذه المنظمات الى الادراة الامريكية.

إن مصادر التمويل والدعم السياسي لدى منظمات المجتمع المدني العراقي وصفت من قبل بعض المنظمات الحكومية الدولية بأنها غير شفافة لا سيما وأن هذه المنظمات هي وثيقة الإرتباط بالأحزاب المدعومة أمريكيّا في الدولة، وفي هذا الخصوص ذكر المجلس النرويجي للاجئين أنه من أصل 8000 منظمة مجتمع مدني في العراق فإن جزءًا صغيرًا فقط يمكن وصفها بأنها غير منحازة لجماعات سياسية.

ثانيًا: الدور الأمريكي في إنشاء ودعم منظمات المجتمع المدني العراقي

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وضع الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج دبليو بوش) في 6 تشرين الثاني 2003، قانون الاعتمادات التكميلية الطارئة البالغ 87 مليار دولار، وتم تخصيص مبلغ 10 ملايين دولار إلى معهد الولايات المتحدة للسلام من أجل "دعم أنشطة تنفيذ السلام وحفظ السلام وبناء السلام في العراق"، وكانت مجالات عمل المعهد تركز أساسًا على المجتمع المدني، فضلًا عن ذلك خصصت سلطة الائتلاف المؤقتة ما يقرب من 730 مليون دولار للبرامج المتعلقة بالديمقراطية، وصرفت الأموال في سبعة مجالات مختلفة هي:

- مكافحة الفساد والشفافية الحكومية
- تنمية الأحزاب السياسية
- إدارة الانتخابات
- وتعزيز المؤسسات الحكومية العراقية
- وبناء المجتمع المدني عن طريق المنح والتدريب وبناء القدرات وبرامج المرأة، وتطوير البنية التحتية الإعلامية.

ومن جانبها قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتخصيص مبلغ قدره 155 مليون دولار "لتنفيذ مشروع الحكم المحلي الذي يسعى إلى بناء قدرات الهيئات الحكومية المحلية في محافظات العراق". وتذهب 10% من هذه الأموال مباشرة إلى منظمات المجتمع المدني

الناشئة، ومنذ العام 2004 قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتنفيذ خطة لـ"بناء قدرات القطاعات الرئيسة للمجتمع المدني، ووسائل الإعلام المستقلة في العراق". وفي السياق ذاته تبنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "برنامج المركز"، كأداة وشبكة أساسية يتم من خلالها توجيه الدعم إلى منظمات المجتمع المدني في محافظات (الموصل وكركوك والناصرية والبصرة وبغداد) لتعزيز تنمية المجتمع المدني في جميع أنحاء العراق، وبتمويل وتجهيز من الوكالة. في موازاة ذلك تلقى المعهد الديمقراطي الوطني منحة من صندوق التنمية الوطنية بلغت 3.1 مليون دولار لتنمية المجتمع المدني العراقي، وقام المعهد بأنشطة لبناء قدرات هذه المنظمات، وبرامج شاملة للتدريب والمساعدة التقنية، وتوزيع الأدوات، وحلقات العمل التدريبية وتوسع المعهد في نشاطه ليمتد من شمال العراق (الموصل وكركوك) إلى الجنوب (الحلة والناصرية) تحديدًا، وقد عمل المعهد بشكل مكثف مع ما يقرب من 45 إلى 50 منظمة مجتمع مدني عراقية.

ودعماً لجهود حكومة الولايات المتحدة الرامية إلى "تعزيز حكم المشاركة الديمقراطية في العراق"، سعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فرع العراق إلى تعزيز دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والسياسية لكادر واسع من منظمات المجتمع المدني المحلية في العراق، ولتحقيق هذا الهدف منح مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق عقدًا قيمته 43 مليون دولار لمؤسسة التنمية الأمريكية باعتبارها شريك الوكالة والمنفذ الرئيس لأنشطة برنامج المجتمع المدني في العراق، ومدة العقد من 16 آب 2004 ولغاية 31 آذار 2006، الا ان التمويل ارتفع إلى 59.1 مليون دولار بنهاية 30 حزيران 2007، وركز البرنامج على تعزيز "تنمية منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجالات التربية المدنية، وقضايا المرأة، ومكافحة الفساد، وحقوق الإنسان". وقد رافق ذلك كله تغطية إعلامية كبيرة لأنشطة المجتمع المدني على مدى سنوات البرنامج، ومن مؤشرات نجاح برنامج المجتمع المدني العراقي الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمنفذ من قبل مؤسسة التنمية الأمريكية هو التطور الملحوظ في دور منظمات المجتمع المدني العراقي، وزيادة عدد المنتسبين اليها. كما قام البرنامج بتطوير القدرات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني العراقية العاملة من "أجل الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية"، حيث شارك ما مجموعه 1964 منظمة من منظمات المجتمع المدني العراقية في برامج التدريب والمساعدة التقنية التي قدمها برنامج المجتمع المدني في العراق لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني في المجالات التشغيلية والبرامجية.

فضلا عن ذلك عمل برنامج المجتمع المدني العراقي بشكل كبير على تطوير وسائل الإعلام المستقلة في العراق، إذ قام بتدريب أكثر من 8000 من العاملين في مجال الإعلام من صحفيين وفنيين ومحررين ومديرين، وأكثر من 20% منهم كانوا من النساء، كما قدم البرنامج المساعدة التقنية إلى شبكة الإعلام العراقية لتطويرها لتصبح شبكة إذاعية عامة، كما دعم برنامج المجتمع المدني في العراق إصلاح النظام القانوني والتنظيمي من خلال الدعوة إلى قوانين الإذاعة العامة وحرية التعبير السلمية.

"إنجازات" الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ضمن برنامج المجتمع المدني العراقي في جميع أنحاء العراق خلال المدة من 2004 ولغاية 2006:

1. **مراكز المجتمع المدني وتضمنت:**

- عقد 1441 ورشة عمل تدريبية متبوعة بالمساعدة الفنية لتطوير القدرات الأساسية لمنظمات المجتمع المدني.
- قيادة 275 منتدى و 30 مؤتمراً وطنياً وإقليمياً، جمعت منظمات المجتمع المدني.
- تلقت 3 الاف من منظمات المجتمع المدني التدريب والمساعدة التقنية.
- قام 43 ألف مشارك من منظمات المجتمع المدني بزيادة معرفتهم ومهاراتهم وعملياتهم.
- تدريب 6 الاف موظف حكومي، ومشاركتهم في حلقات عمل ومنتديات ومؤتمرات.

2. **مكافحة الفساد وتضمنت:**

- دعم منظمات المجتمع المدني من أجل إضافة 13 حكماً من مكافحة الفساد إلى الدستور العراقي.
- تلقى 6 الاف مسؤول حكومي على مختلف المستويات التدريب والمساعدة التقنية في مجال الشفافية والمساءلة.
- الوصول إلى مليون عراقي من خلال حملة توعية وطنية تضم برامج مبتكرة من قبل منظمات المجتمع المدني العراقية.

3. **حقوق الإنسان وتضمنت:**

- تلقى أكثر من 4 الاف موظف من منظمات المجتمع المدني وموظفي الحكومة التدريب والمساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان.
- أقامت منظمات المجتمع المدني شراكات مع إدارات الشرطة وإدارات حقوق الإنسان وغيرها من الوكالات الحكومية.

4. **التربية المدنية وتضمنت:**

- مساعدة منظمات المجتمع المدني التي حشدت المواطنين للمشاركة في الاستفتاء الدستوري العراقي والعمليات الانتخابية.
- شاركت مئات منظمات المجتمع المدني في مؤتمرات إقليمية ووطنية للدعوة إلى تشريع قانون المجتمع المدني.

5. **وسائل الإعلام المستقلة وتضمنت:**

- المساعدة في بناء واستمرار قدرات الوكالات الإخبارية المستقلة.
- زيادة معارف ومهارات الصحفيين ومهنيين إعلاميين.
- إنشاء مجموعة مراقبة عراقية إعلامية.

وفي تقرير أصدرته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في شباط 2012 تضمن تقييمًا لأنشطتها الخاصة بالمجتمع المدني في العراق أوضحت فيه أنه مع انسحاب القوات الأمريكية في 25 كانون الأول2011، فإن مساعدات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للعراق ستدخل مرحلة جديدة، إذ ستحتاج منظمات المجتمع المدني العراقية إلى برنامج أوسع نطاقا في مجال "محاربة الفساد".

وهنا يجب الإشارة الى أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID هي المنظمة الأساسية والرئيسية التي تدعم منظمات المجتمع المدني في العراق كافة، وفي تقرير تصدره هذه الوكالة عن فعاليتها داخل العراق كل 4 أشهر يتبيّن أنها تقدم مبلغ وقدره 3 مليارات دولار سنويّا دعمًا لمنظمات المجتمع المدني ويستفاد من برامجها قرابة 1.600.000 شخص ويصرف 880 مليون دولار في مختلف القطاعات التي تعمل عليها.

النسبة الكبيرة من هذه المبالغ كما ذكرنا سابقًا تعود للولايات المتحدة الامريكية بالإضافة الى دول أخرى ولكن بمستوى دعم أقل مثل ألمانيا، بريطانيا، اليابان، الاتحاد الأوروبي، كندا، السويد، النروج، استراليا،

وهولندا. هذه الدول تموّل منظمات المجتمع المدني في العراق بالتنسيق مع USAID، وتقوم USAID بدورها في تنفيذ البرامج المشتركة مع هذه الدول باسم الوكالة بشكل مباشر، أو عبر أذرعها أو من خلال واجهات رسمية أخرى تعمل معها مثل الأمم المتحدة التي لديها 20 مكتب باختصاصات متعددة يعملون تحت امرتها ووفق سياساتها في مختلف المدن العراقية.

والجدير بالذكر أن الى جانب USAID يقدم صندوق الدعم الديمقراطية قرابة 270.000.000 سنوياً الى 48 منظمة مجتمع مدني في العراق بحسب موقعه الإلكتروني الرسمي.

ثالثًا: مراحل تأسيس الولايات المتحدة لمنظمات المجتمع المدني في العراق

- **2003 -2007: مرحلة التأسيس**

في هذه المرحلة تم إنجاز 67 مشروع يصب في خدمة تأسيس مجتمع مدني عراقي بالتعاون مع منظمة غير ربحية أمريكية ومقرها واشنطن وهي ACDI/VOCA، وأبرز ما تم تأسيسه هو:

- بناء مراكز نسائية
- بناء مراكز ثقافية ومجتمعية
- تجديد المكتبات
- إنشاء محطات إذاعية مجتمعية
- رعاية أحداث ثقافية
- تعزيز صوت المجتمع المدني وتفاعله مع الحكومة المحلية
- تشكيل مجلس محلي تم اختياره من بين المشاركين في الاجتماعات كنموذج لتنفيذ المشاريع
- تنفيذ أكثر من 670 مشروعًا، للتدريب الأساسي على الإسعافات الأولية إلى ما يقرب من 850 ألف دولار لتمهيد الطريق بين تكريت والحويجة، عن طريق المجالس المحلية البلدية.

- **2007-2008: مرحلة تنظيم وتشبيك المنظمات ببعضها البعض**

خصص لهذه المرحلة 95 مليون دولار، إلا أن هذا التخصيص زاد لاحقاً بمبلغ 55 مليون دولار في أيلول 2007 ليصل المجموع إلى 150 مليون دولار، وكان الهدف النهائي لهذه المرحلة هو "تعزيز الإدارة المحلية المسؤولة والفعالة في العراق عن طريق إضفاء الطابع المؤسسي على الآليات المجتمعية والقدرة على مشاركة المواطنين في صنع القرار والتنمية على الصعيد المحلي"، وقد صممت هذه المرحلة لتعزيز الديمقراطية الشعبية وتحسين الحكم المحلي عبر منهجية "المشروع والمعالجة"، لتحقيق التنمية المجتمعية للمشاريع الإنمائية ذات الأولوية المجتمعية بناء على الطلب، ويتم تحقيق ذلك عن طريق إنشاء فرق عمل مجتمعية تتألف من متطوعين منتخبين من السكان المحليين.

- **2008-2012: مرحلة إعداد الدراسات والمسح وفهم المجتمع العراقي واحتياجاته وتحديد مكامن القوة والضعف للمجتمع العراقي**

في هذه المرحلة تم "رعاية مجتمع مدني نشط قادر على تحديد احتياجات المجتمع ذات الأولوية والدعوة إليها، وغرس الديمقراطية ومشاركة المواطنين في صنع القرار على جميع مستويات الحكومة من القاعدة الشعبية، وقدرة الحكومة المحلية على تلبية إحتياجات المواطنين، ودعوة المواطنين لمساعدة الأقليات الضعيفة"، ولهذا الغرض سعت هذه المرحلة إلى ربط مجموعات من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني وقادة الحكومة بالمناطق الضعيفة من العراق، علما أن مجال عمل هذه المرحلة هو في أربع محافظات هي ديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين، وقد أنجز المتطوعون من المجتمعات المحلية 391 مشروعًا هدفت إلى تحسين "الحياة المحلية عن طريق توسيع إمدادات الطاقة، وإنشاء شبكات مياه الشرب، وإضافة غرف دراسية إلى المدارس".

- **2012-2015: مرحلة التخطيط وبناء العلاقة وطرح الفكر والرؤية الأمريكية بين المؤسسات العراقية**

في سياق مساعي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الرامية إلى تعزيز قطاع المجتمع المدني لمساعدة العراق على أن يصبح أكثر مشاركة ديمقراطية، منحت الوكالة عقدًا لمؤسسة فيالق الرحمة في 26 أيلول 2012، لمدة ثلاث سنوات، وبميزانية ابتدائية بلغت 75 مليون دولار لتنفيذ مشروع بناء قدرات منظمات المجتمع المدني العراقي وتوسيع مشاركته، ودعم المشروع منظمات المجتمع المدني وقدم المشروع مجموعة من الدورات التدريبية الموحدة لمنظمات المجتمع المدني، مثل التخطيط الاستراتيجي وأفضل الممارسات الإدارية.

وفي 30 أيلول 2013، أنفقت مؤسسة فيالق الرحمة 204 مليون دولار على ثماني منظمات مجتمع مدني عراقية لتحديد ضحايا النزاعات، وشملت أفرادًا ومجتمعات متأثرة بالجيش الأمريكي أو قوات التحالف.

وقد وسعت مؤسسة فيالق الرحمة نشاطاتها لتشمل مراقبة الانتخابات وأنشطة توعية الناخبين لمجلس المحافظة، وعمومًا قدمت مؤسسة فيالق الرحمة التدريب والتطوير التنظيمي والمساعدة التقنية لما بين 150 و 175 من منظمات المجتمع المدني العراقية، وانشأت 13 مركزًا لتشجيع التفاعل بين منظمات المجتمع المدني.

وبعد سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على أجزاء من العراق عام 2014 خفضت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مستوى التمويل لهذه المؤسسة إلى 55 مليون دولار.

- **2015-2022: بدء بتنفيذ البرامج والخطط وتطبيق استراتيجية "مكافحة التطرف العنيف".**

في هذه المرحلة سيطر تنظيم داعش الإرهابي على بعض المدن العراقية وبدأ الحشد الشعبي يقاوم إرهاب هذا التنظيم، وفي سبيل تحقيق استراتيجية مكافحة التطرف الإرهابي عقد المعهد الأمريكي للسلام 11 سلسلة حوار بين كانون الأول 2015 ولغاية نيسان 2016 مع منظمات المجتمع المدني العراقية، والسلطات المحلية وشيوخ العشائر وعلماء الدين والنازحين والمجتمعات المضيفة، فضلًا عن الشرطة، ومكتب الأمن الوطني، وممثلو الوكالات

الدولية، وممثلين عن وزارات مختلفة، مثل وزارة الهجرة والمهجرين، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة، وركزت الحوارات والاجتماعات على: العودة الآمنة للنازحين داخليا، وسبل استعادة الأمن، وسبل استعادة العدالة، والنزاعات المتوقعة التي قد تؤثر على العودة الطوعية للنازحين إلى المناطق المحررة. كل هذه العناوين تندرج تحت عملية تنفيذ استراتيجية مكافحة التطرف العنيف التي بدأت الاداراة الأمريكية بتفيذها في العراق والتي تقوم على مكافحة الإرهاب مثل داعش و"الحشد الشعبي المقاوم" وبعد أن انكشفت المساعدات التي كانت تقدمها الإدارة الأمريكية لداعش من عتاد وأسلحة لوجيستية نستطيع القول أن هذه الاستراتيجية كانت تقوم تحت مسميات تحرير العراق من ارهاب داعش لضرب المقاومة في العراق وتفتيت الحشد الشعبي وليس داعش كما تقوم بنشر ثقافة داخل العراق أن الحشد الشعبي يساوي داعش والحشد هو ذراع ايران داخل العراق وذلك لخلق بيئة معراضة وإثارة الفتن.

ولا زالت حتى الآن تقوم الادارة الأمريكية في استكمال تطبيق استراتيجيتها عبر منظمات المجتمع المدني لنشر الثقافة الأمريكية وجمع أكبر عدد ممكن من العراقيين الذين تأثروا بهذه الثقافة في مختلف المناطق وخصوصًا بالمناطق التي يتواجد فيها الحشد.

رابعًا: حقيقة دور منظمات المجتمع المدني في العراق

بعد استعراض ما تم تقديمه من قبل الإدارة الامريكية من أموال ودعم من أجل إنشاء وتطوير منظمات المجتمع المدني في العراق من الجيّد التذكير بأمر هام بأن كل هذه المنظمات تربطها علاقة وثيقة مع الاستخبارات الأمريكية CIA لأن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تقوم بالتنسيق المباشر مع CIA والبنتاغون من أجل تحقيق الاستراتيجية الأمريكية المخطط لها داخل العراق، إذًا بطريقة مباشرة وغير مباشرة منظمات المجتمع المدني العراقية هي إحدى الأذرع الخفية لـCIA.

وللتأكيد على صحيّة المبدأ المذكور في المقدمة يجب الاجابة على السؤال التالي:

لماذا قدمت أميركا هذه المبالغ الضخمة في فترة 2003-2013 في سبيل منظمات المجتمع المدني في بلد غزته واحتلته وكانت المسؤولة الأولى عن تخريبه، بشريًا وعمرانيًا، بشكل مباشر وغير مباشر. وتصبح علامة الإستفهام أكبر حين يتم تمويل منظمات المجتمع المدني في البلد المحتل مثل العراق تحت شعار رنان هو

"بناء السلام"، فعن أي سلام يتحدثون؟ هل هو ذات " السلام" الذي يحاول الكيان الصهيوني تسويقه، يومياَ، بينما يدير آلة القتل المنهجي ضد الفلسطينيين؟

من هنا نتأكد من أن الأهداف الأساسية والمستترة لهذه المنظمات هي بعيدة كل البعد عن شعارات "محاربة الفساد وإعادة الإعمار والتشجيع الديمقراطية وبناء السلام..."

في كتابه "كانت نيتنا حسنة"، يكشف الدبلوماسي الأمريكي بيتر فان بورن، قائد فريق إعادة الإعمار التابع لوزارة الخارجية الأمريكية في العراق، عن قائمة طويلة من المشاريع الخيالية و الوهمية التي قام بها فريق الإعمار وفي كلا الحالتين لم تكن ذات فائدة إطلاقًا للمجتمع العراقي بينما "كلفت دفع الضرائب الأمريكي أموالاً طائلة"، حسب تعبيره، وان كانت الأموال، في الحقيقة، مستخلصة من العراق نفسه.

يتساءل فان بورن أثناء تمحيصه طبيعة المشاريع: "إذا ما تم تعيينك مسؤولًا عن إعمار العراق، هل ستنفق أموال دافعي الضرائب على لوحة جدارية في أخطر أحياء بغداد لتشجيع المصالحة من خلال الفن؟ ماذا عن إنشاء مصنع الحليب النائي المعزول الذي لا يستطيع العاملون فيه نقل الحليب إلى السوق؟ أو إدارة صف لتدريب العراقيات على صنع المعجنات وفتح المقاهي في شوارع قصفت وتفتقر إلى الماء والكهرباء؟".

وإذا كانت مئات المشاريع قد تم تجميدها بعد الانسحاب الجزئي لقوات الاحتلال عام 2011، فإن ما أسس له من فساد مالي بقي متغلغلاً، في بنية الحكومات العراقية ومؤسساتها، من أعلى المناصب القيادية الى أصغرها، ومقبولاً، عملياً، من قبل كل المنخرطين في العملية السياسية.

لم تكن ولادة "المجتمع المدني" الذي برز بمنظماته وشبكات اتصالاته، في العراق المحتل منذ عام 2003، طبيعية. فباستثناء قلة من المنظمات المستقلة، فعلاً، جاءت ولادة معظم البقية مشوهة، بعدما أعلن ديك تشيني، وزير الخارجية، أن أي عمل مدني تدعمه جزء من سياستها الرسمية وليس كما تشاء المنظمات أو الناشطون. عدد منها كان جزءاً من القوة الناعمة لبلدان أخرى ساهمت بالغزو وكانت قد أسست في الخارج لتسويق الخطاب الدعائي لشن الحرب، ومن ثم تم تصديرها الى داخل البلد لترويج خطاب "بناء الديمقراطية". العدد الآخر، تم تأسيسه داخليَا، في فترات تطلبت نشاطًا دعائيَا ترويجيَا معينًا، مثل تأسيس مئات المنظمات قبل الانتخابات لتصويرها بأنها "نزيهة وشفافة". هذه المنظمات كانت تتلاشى حالما تنتفي الحاجة اليها وينتهي التمويل. وإذا كانت من أبرز مصادر الدعم والتمويل لمنظمات " المجتمع المدني" الناشطة داخل العراق هي وكالة الاستخبارات الأمريكية ووزارة الدفاع البنتاغون ووزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، في فترة الاحتلال الأولى فإن مسؤولية التمويل تقاسمتها منظمات

أمريكية، مدعومة حكومياً، باشرت ذات المهمة وهي: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، والمعهد الجمهوري الدولي، ومركز المشروعات الخاصة المستقلة، والمركز الأمريكي للتضامن الدولي من أجل العمل "مركز التضامن"، وعدة منظمات أصغر مثل معهد الولايات المتحدة للسلام. مهمتها، على اختلاف أسمائها، تصدير السياسة الأمريكية تحت أغطية ملونة ومزركشة بالديمقراطية والمصالحة والسلام.

ولم يقتصر هوس تأسيس المنظمات على بلدان الاحتلال فقط، إذ سرعان ما اكتشف ساسة الحكومة العراقية أهميتها كأداة للتظاهر بالديمقراطية وحقوق الانسان أمام المجتمع الدولي والدول المانحة من جهة، ولإجهاض عمل المنظمات المستقلة من جهة أخرى. فباتت المنظمات الكبيرة المهيمنة على الساحة امتداداً طبيعياً للحكومة، اذ يحتل رؤساء عدد من أكبر منظمات المجتمع المدني المهيمنة على الساحة مناصب حكومية عليا، بالإضافة الى الأحزاب الفاسدة القادرة على التمويل، حيث تم تحويل "المجتمع المدني" من مجموعة من المنظمات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة إلى واجهات لمن يدفع ناهيك عن تمثيل السياسة الخارجية لدول أخرى، والأدهى من ذلك حين تكون الدولة الممولة هي محتلة للبلد وعملت بمثابرة على تهديم بنيته التحتية وسببت مقتل أكثر من مليون مواطن.

ان تدخل الأحزاب ووصاية الحكومة يعني موت المجتمع المدني فما بالك بالتدخل الأجنبي؟ ما بالك إذا كان الأجنبي هو المحتل الذي هدم البلد وعاد متظاهراً ببناء السلام من خلال منظمات ومشاريع تغذي قلة من المستفيدين أو السذج.

في الختام، يجب الإشارة الى أن الإدارة الأمريكية استخدمت هذه المنظمات أثناء ثورة تشرين 2019 في العراق لتحريك هذه الثورة بما يخدم مصالحها واهدافها، بالتعاون مع السفارة الأمريكية في العراق حيث أثبت لاحقًا تورط العديد من المتظاهرين بأعمال عنف تبيّن تعاملهم مع السفارة الأمريكية ودفع السفارة لهم مبالغ من المال للقيام بمثل هذه الأعمال. لذلك ليس من الضروري أن مثل هذه المنظمات تظل حاضرة على الساحة العراقية وبقوة، لا بل إن الادارة الأمريكية تقوم بإخمادها وتشعيلها بما يتناسب مع وضعها الداخلي والخارجي وفي الوقت المناسب.